التفريق المنهجي والعملي
بين الاشتقاق والتصريف والصرف

SYSTEMATIC AND PRACTICAL DIFFERENTIATION BETWEEN DERIVATION, INFLECTION, AND MORPHOLOGY

د. عبد الرحمن بن حسين قاسم محمد*

ABSTRACT:

This research deals with the methodological and practical differences between derivation, inflection, and morphology. It begins with listing the lexical meanings for each of them, then reviews the signs of the emergence of each term, the most prominent ones referred to, and the development that occurred in each of them that led to its expansion or contraction, and how scholars dealt with different Their times with these terms were differentiation, approximation, or unification, as some of them assigned a field to each term to deal with, and some of them believed that morphology and morphology had one meaning. It contains their books that are the mothers of the books of morphology, and at the forefront of them is Al-Mazini, the author of the book (Al-Tasrif), which was explained by Ibn Jinni in his book (Al-Munsif). And that derivation is concerned with taking one word from another, or flipping the letters of an original from the origins to get all the possible word structures, and combining them by means of the special significance of the letters of the original, and it was found that the morphology and morphology deal with change in the general, and that the morphology has settled on its modern concept after its independence from grammar.

KEYWORDS: derivation, inflection, morphology.

الكلمات المفتاحية: اشتقاق، تصريف، صرف.

* خريج من مرحلة الدكتوراة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة–المملكة العربية السعودية، وأستاذ مساعد سابق في كلية العلوم الإسلامية، جامعة ماردين أرتوكلو–تركيا.

ملخص البحث:

هذا البحث يتناول الفروق المنهجية والعملية بين الاشتقاق والتصريف والصرف، فيبدأ بإيراد المعاني المعجمية لكلٍ منها، ثم يقوم بمراجعة بوادر ظهور كل مصطلح منها، وأبرز من أشار إليه، وما طرأ على كلٍ منها من تطور أدى إلى اتساعه أو انكماشه، وكيف تعامل العلماء على اختلاف أزمانهم مع هذه المصطلحات تمييزا أو تقريبا أو توحيدا، فقد كان بعضهم يخصص لكل مصطلحٍ مجالاً يتناوله، وكان بعضهم يرى أن التصريف والصرف بمعنى واحد، والذين اختاروا مصطلح الصرف من المحدثين قصدوا إلى اللفظ الأسهل والأيسر، وحملوه معنى التصريف الذي كان القدماء يعملون به، وجاءت به كتبهم التي هي أُمَّات كتب الصرف، وفي مقدمتهم المازني صاحب كتاب (التصريف) الذي شرحه ابن جني بكتابه (المنصف)، وتعاقب على استعمال هذا اللفظ بقية السابقين كابن عصفور، وأبو حيان الأندلسي، وابن هشام الأنصاري وغيرهم، وتبين أن التصريف أعم من الاشتقاق، وأن الاشتقاق يختص بأخذ كلمة من أخرى، أو تقليب حروف أصلٍ من الأصول للحصول على كُلِ بنى الكلمة المحتملة، والجمع بينها بواسطة الدلالة الخاصة لحروف الأصل، وتبين أن الصَرف والتصريف يتناولان التغيير في العموم، وأن الصرف قد استقر على مفهومه الحديث بعد استقلاله عن النحو.

مقدمة

إن المطَّلع على بعض مصطلحات النحاة قديماً وحديثاً يجد شيئاً من التفاوت والاختلاف في تعيين المقصود بكل مصطلح، ويخضع ذلك إلى سنة التغيُّر والتطور العلمي، فربما وجد من النحاة من يسمي الحركات الإعرابية باسم الحالات الإعرابية ؛ فيجعل النصب مرادفاً للفتح، والضم مرادفاً للرفع، والجر مرادفاً للكسر، وأغلب العلوم حين تنشأ لا تكون مصطلحاتها –بالضرورة– قد استوت على سوقها، فلطالما ناقش الشارحون لكتب النحاة ومنظوماتهم تعريفات لبعض أبواب النحو، فاستخرجوا حدًّا فاصلاً بين المعرَّف بها وغيره؛ كيلا يقع تداخل في المصطلحات.

ومن هذا الباب وجدنا شيئا من التفاوت بين هذه المصطلحات اللغوية الثلاثة (الاشتقاق) و(التصريف) و(الصرف)، فأحببنا أن نتعرض إليه بشيء من الاستقصاء والتحليل، لعلّنا نتبين ملامح كل مصطلح منها، وندرك أبعاده قديما وحديثا.

وفيما يأتي عرض لعناصر خطة هذا البحث، وأهم نقاطها:

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من إسهامه في تجلية المصطلحات اللغوية الثلاثة (الاشتقاق، والتصريف، والصرف)، بحيث تتبين للدارس أبعاد كل مصطلح، وكيف تطورت دلالته.

مشكلة البحث:

الأبعاد الكاملة والواضحة للمصطلحات الثلاثة (الاشتقاق، والتصريف، والصرف)، التي جرى فيها تداخل أو اشتباه لدى الدارسين المحدثين.

موضوع البحث:

المصطلحات اللغوية الثلاثة (الاشتقاق، والتصريف، والصرف)، وكل ما يتعلّق بها من الدراسات القديمة والحديثة.

أهداف البحث:

1 _ إبراز الحدود الفاصلة بين المصطلحات اللغوية الثلاثة (الاشتقاق، والتصريف، والصرف).

2 _ توضيح أوجه التقارب بين هذه المصطلحات.

3 _ رصد أوجه التداخل والخلط بين هذه المصطلحات.

4 _ رصد أبرز الجهود اللغوية القديمة والحديثة في تمييز هذه المصطلحات.

تساؤلات البحث:

1 _ ما المقصود بمصطلح الاشتقاق، وما حدوده؟

2 _ ما المقصود بمصطلح التصريف، وما حدوده؟

3 _ ما المقصود بمصطلح الصرف، وما حدوده؟

4 _ من أبرز العلماء الذين عنوا بتوضيح هذه المصطلحات وشرحها؟

5 _ ما أبرز الجهود القديمة والحديثة في تحديد المقصود بكل مصطلح؟

6 _ ما أوجه التقارب والتداخل بين المصطلحات الثلاثة؟

الدراسات السابقة:

لم أجدْ بحثا موجها للعناية بهذا الموضوع مباشرة، وإنّما كانت هناك بعض الدراسات والمقالات المتناثرة للتعريف ببعض مصطلحات البحث، ومنها:

1 _ الدرس الصرفي العربي، طبيعته، وإشكالاته، لـ أ. د. مُحَمَّد سعيد الغامدي. وسيكون بينه وبين بحثي تكامل من حيث تتبع هذه المصطلحات، وما ورد فيها من قضايا في ثنايا كتب التراث، والكتب الحديثة.

2 _ الاشتقاق والتصريف، وأثرهما في الترجيح بين المعاني في التفسير، لـ د. فراس الهيتي، وهذا البحث عمل تطبيقي ينطلق من الصرف إلى علم التفسير وما يحمله من معان ودلالات.

3 _ الصرف والتصريف وتداخل المصطلح لـ د. خالد بن عبد الكريم بسندي، وقد عنِي بالمقارنة بين هذين المصطلحين، وبينه وبين بحثي تكامل من حيث الغرض.

منهج البحث:

يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمراجعة كل مصطلح من المصطلحات الثلاثة، والتمييز بينه وبين المصطلحين الآخرين.

مجال الدراسة وحدودها:

الجهود اللغوية القديمة والحديثة في مجال بنية الكلمة العربية.

تبويب الدراسة:

مقدمة، ثم تمهيد، ويليه:

المبحث الأول: مصطلح الاشتقاق، وحدوده

المبحث الثاني: مصطلح التصريف، وحدوده

المبحث الثالث: مصطلح الصرف، وحدوده

المبحث الرابع: وجوه التقارب والتداخل بين المصطلحات الثلاثة

خاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

تمهيد:

سنقوم في هذا التمهيد بمراجعة معنى كل واحد من هذه المصطلحات في اللغة، وسنجد أن معنى الاشتقاق عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) الأخذ في الكلام[1]، أما الصرف فهو لديه بمعنى إجراء الكلمة بالتنوين، والتصريف: اشتقاق بعضٍ من بعض[2]، وكذلك نجد عند إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ) أن الاشتقاق هو الأخذ في الكلام[3]، وهو بهذا المعنى عند جمال الدين مُحَمَّد ابن مكرم بن منظور (ت 711هـ)[4].

ومن خلال هذه المعاني اللغوية يتضح أن في الاشتقاق تصرفا في الكلام، كما أن التصريف تصرُّفٌ في الكلام أيضا، أما الصرف فلم يستكن في دلالته قديما شيء من معنى التصرف.

وإذا كان التصر ف ثابتا للاشتقاق والتصريف فمن البدهي أن يكون بينهما تفاوت في مقداره، فيكون أحدهما خاصًّا والآخر عامًّا، أو يكون أقعد منه في اللغة، أو أكثر استعمالاً.

ولعلنا في الصفحات القادمة من هذا البحث نسلط الضوء على المعاني الاصطلاحية لهذه الكلمات، ونتلمس مكامن الاتفاق والاختلاف والتداخل فيما بينها؛ لكي ندرك حقيقتها على الوجه الصحيح.

---

(1) انظر: كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، 8/5، تحقيق د. مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد للنشر – بغداد، 1982م.

(2) المصدر السابق 109/7.

(3) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري، 1503/4، مادة (صرف) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط 2، القاهرة.

(4) انظر: لسان العرب لجمال الدين مُحَمَّد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، 184/10، مادة (صرف)، دار صادر، ودار بيروت – بيروت، ط 1، 1388هـ - 1986م.

المبحث الأول: مصطلح (الاشتقاق) وحدوده:

الاشتقاق عند عثمان بن جني (ت392هـ) نوعان: صغير وكبير، فالصغير هو أن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقراه؛ فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو سلِم يسلَم وسالِم وسلْمان وسلْمى والسَّلامة، والسَّليم (اللديغ أطلق عليه تفاؤلًا بالسلامة)، والكبير أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد، وذلك نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك)، فتقاليب هذا الأصل مبنية على القوة والشدة[5].

ويذكر ابن عصفور (ت699هـ) أن الاشتقاق يقسَّم إلى أصغر وأكبر، وحدَّ الأصغر عند أكثر النحويين أنه "إنشاء فرع من أصل يدل عليه" نحو أحمر، فإنه منشأ من الحمرة[6].

والاشتقاق -كما ورد عند أبي حيان الأندلسي (ت745هـ)- قسمان: أكبر وأصغر، فالأكبر هو عقد تقاليب تركيب الكلمة كيفما قلبتها على معنى واحد، والأصغر إنشاء مركب من مادة يدل عليها وعلى معناه[7].

وعند علي بن مُحَمَّد الجرجاني (ت816هـ) الاشتقاق: نزع لفظ من آخر، بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا، ومغايرتهما في الصيغة، وهو أقسام:

1 _ الاشتقاق الأكبر:

و هو أن يكون بين اللفظين تناسب في المخرج، نحو: نعق، من النهق.

---

(5) انظر: الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، 88/2، تحقيق عبد الحكيم بن مُحَمَّد، المكتبة التوفيقية – القاهرة، (بدون).

(6) انظر: الممتع في التصريف لعلي بن مؤمن بن عصفور، 41/1، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط 4، 1399هـ – 1979م.

(7) انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، 23/1، تحقيق د. رجب مُحَمَّد، ود. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط 1، 1418هـ – 1998م.

2 _ الاشتقاق الصغير:

وهو أن يكون بين اللفظين تناسب في الحروف والتركيب، نحو: ضرب، من الضرب.

3 _ الاشتقاق الكبير:

و هو أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب، نحو: جبذ، من: الجذب[8].

وأورد مُحَمَّد بن علي التهانوي (ت بعد 1745م) تعريف الاشتقاق، فذكر أنه يُحدُّ عند أهل العربية تارة باعتبار العلم، فيقال: " هو أن تجد بين اللفظين تناسبا في أصل المعنى والتركيب، فترد أحدهما إلى الآخر"، ويُحدّ تارة باعتبار العمل، فيقال: "هو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب، فتجعله دالاً على معنى يناسب معناه"[9].

أما د. عبد الصبور شاهين فيعرف الاشتقاق بأنه: "استخدام الحركات في صوغ الكلمات من المادة على أساس مطّرد"، وهو يؤكد أن تعريفه يصور الوحدة اللغوية في صوغ المشتقات، إلى جانب أنه يصنف المادة اللغوية تصنيفاً علميًّا دقيقاً، بحيث تعزل الحركات عن الصوامت، ويترتب على هذا التعريف أن يصبح المصدر والفعل الماضي كلاهما صورة اشتقاقية كسائر المشتقات، لا أصلاً لاشتقاقها كما هو معلوم من مذاهب النحاة القدماء[10].

---

[8] انظر: التعريفات لعلي بن مُحَمَّد الجرجاني، 26، تحقيق مُحَمَّد المنشاوي، دار الفضيلة- القاهرة، (بدون).

[9] انظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون لمحمد بن علي بن مُحَمَّد التهانوي، 206/1، تقديم د. رفيق العجم، تحقيق د. علي دحروج، ط 1، مكتبة لبنان ناشرون.

[10] انظر: العربية لغة العلوم والتقنية، لـ د. عبد الصبور شاهين، 260، ط 1، دار الإصلاح – الدمام، 1983م.

وفي كلام الشيخ مصطفى الغلاييني على الاشتقاق اتضح منه أنه قد اعتمد تقسيمي ابن جني سالفي الذكر؛ فأصبح الاشتقاق الصغير هو مجال البحث في علم التصريف، أما النوعان الباقيان فليسا داخلين فيه[11].

المبحث الثاني: مصطلح (التصريف) وحدوده:

في شرح رضي الدين الأستراباذي (ت686هـ) لشافية عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي (ت646هـ) ذكر أنه عر ف التصريف بأنه "علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"[12]، ويلاحظ فيه استعمال كلمة (علْم) الدالة على قيام هذا النوع من الدرس اللغ وي على قواعد تخصه، وقوانين تحكمه.

والتصريف عند ابن عصفور قسمان: أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، نحو: ضرب، وضرَّب، وتضرَّب، وتضارب، واضطرب، والآخر: تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم (قول) إلى (قال)، وهذا التغيير منحصر في النقص ك (عدة)، والقلب ك (قال) و (باع)، والنقل كنقل عين (شاك) إلى محل اللام، وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو (قُلْت)[13].

وإذا نظرنا إلى تعريف أبي حيان الأندلسي للتصريف وجدناه يقول: وينقسم – أي التصريف – قسمين: أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، والآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، وينحصر في الزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام[14].

---

[11] جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني، 208/2، راجعه د. عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية – صيدا وبيروت، ط 28، 1414 هـ - 1993 هـ.

[12] انظر: شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، 1/1، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية – بيروت، (بدون).

[13] انظر: الممتع في التصريف لابن عصفور، 31/1.

[14] انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، 22/1.

والتصريف عند عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ) هو "تغيير في الكلمة لغرض معنوي أو لفظي"، فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف، والثاني كتغيير (قَول) و (غَزو) إلى (قال) و (غزا) [15].

وعند الجرجاني التصريف: هو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها، وعلم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب [16].

وقد جعل التهانوي الصرفَ بمعنى التصريف[17]، واعتمد فيه تعريف ابن الحاجب المذكور آنفًا[18].

أما الشيخ مصطفى الغلاييني فيرى أنه لا فرق بين الصرف والتصريف، فهو يعرف التصريف بأنه "العلم بأحكام بنية الكلمة، وبما لأحرفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وإبدال وشبه ذلك"، وهو يطلق على شيئين: الأول: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة؛ لضروب من المعاني، كتحويل المصدر إلى صيغ الماضي والمضارع والأمر، واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها، وكالنسبة والتصغير.

والآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، ولكن لغرض آخر ينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والإدغام.

فتصريف الكلمة: هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها، ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال، ومعرفة ذلك كله تسمى (علم التصريف أو الصرف)[19].

---

[15] انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري، 322/4، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية – بيروت وصيدا، 1419هـ - 1998م.

[16] انظر: التعريفات للجرجاني، 53.

[17] كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، 1076/2.

[18] المرجع السابق 20/1.

[19] جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني، 207/2، راجعه د. عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية - صيدا وبيروت، ط 28، 1414هـ - 1993م.

والأمر في مفهوم الصرف والتصريف والاشتقاق عند الشيخ أحمد الحملاوي (ت1351هـ) مماثل لما سبق من رأي الغلاييني، وكذلك في رأي د. مُحَمَّد سالم محيسن[20].

وتعريف التصريف الذي اختاره د. عبد الصبور شاهين: "تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها"[21].

وقد أشار د. خالد بن عبد الكريم بسندي إلى أن مصطلح التصريف عند القدماء لم يحظ بتوضيح كاف لمعناه؛ لأنه لم يأت مستقلاً إلا بعد مضي فترة من الزمن كان النحاة فيها يتحدثون عنه ضمن مباحث النحوَ[22]، ولم يكن لمصطلح الصرف ظهور آنذاك، وأكثر ما كانت تدور تعريفاتهم للتصريف حول معنى التغيير والتحويل في أبنية الكلم[23]، في حين كان مدلوله عند ابن جني مرتبطًا بالاشتقاق[24]، وهو ظاهر في الضرب الثاني من التصريف الذي سبقت الإشارة إليه عنده آنفاً.

المبحث الثالث: مصطلح (الصرف) وحدوده:

سبق أن مر بنا أن هذا المصطلح تأخر ظهوره عن مصطلحي الاشتقاق والتصريف، وقد أورد تعريف هذا المصطلح علي بن مُحَمَّد الجرجاني فقال: "الصرف: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال"[25].

---

[20] انظر: شذا العرف في فن الصرف لأحمد الحملاوي، دار الكتب العلمية – بيروت، (بدون)، وتصريف الأفعال والأسماء للدكتور مُحَمَّد سالم محيسن 16 و286، ط 1، دار الكتاب العربي – بيروت، 1407هـ - 1987م.

[21] انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية لـ د. عبد الصبور شاهين، 23.

[22] انظر: الصرف والتصريف وتداخل المصطلح للدكتور خالد بن عبد الكريم بسندي، 7، بحث منشور في مجلة جامعة الملك سعود (الآداب) م 20، ص 319، 1429هـ - 2005م.

[23] المرجع السابق 9.

[24] المرجع السابق 10.

[25] انظر: التعريفات لعلي بن مُحَمَّد الجرجاني، 113.

والتعريف الذي يختاره د. عبد الصبور شاهين للصرف هو "علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب" [26].

ود. خديجة الحديثي في دراستها لأبنية الصرف في كتاب سيبويه قد أشارت إلى معنيين للصرف أولهما المعنى العملي، وهو يكمن في تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة، وثانيهما المعنى العلمي وهو "علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب ولا بناء"[27].

ويتبين أن مصطلح (الصرف) لم يستقل بالدلالة على فنّه إلّا بعد اتجاه عدد من الدارسين إلى اختيار لفظ أيسر وأخف، والرغبة في دراسة بنية الكلمة العربية من حيث الوزن، ومعرفة الأصول والزوائد، وحالات الإعلال والإبدال.

المبحث الرابع: وجوه التقارب والتداخل بين المصطلحات الثلاثة:

يرى ابن جني أن الاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف؛ بسبب اعتماده على جذر واحد للكلمة، وأن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، فهو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو لمعرفة أحوالها المتنقلة[28].

ويرى ابن عصفور أن التصريف أعم من الاشتقاق؛ فالاشتقاق هو ما فعلته العرب من تصريف الكلمات على وجوه كثيرة، والتصريف هو عامة فعل العرب في أبنية الكلم، وما يستحدث في اللغة بالقياس[29]، وأشار إلى أنهما مشتركان في معرفة الحرف الزائد من الأصلي في الكلمة، فإذا كان الاستدلال على الأصالة والزيادة برد الفرع إلى أصله سمي ذلك اشتقاقاً، نحو (أحمر) من (الحمرة)، وإذا كان الاستدلال عليهما (أي الأصالة والزيادة)

---

[26] انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية لـ د. عبد الصبور شاهين، 23.

[27] انظر: أبنية الصرف عند سيبويه لـ د. خديجة الحديثي، 23، منشورات مكتبة النهضة ببغداد.

[28] انظر: المنصف شرح كتاب التصريف لعثمان بن جني، 34، تحقيق مُحَمَّد عبد القادر عطا، ط 1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1419هـ - 1999م.

[29] انظر: الممتع في التصريف لابن عصفور 31/1.

بالفرع سمي ذلك تصريفاً، كالاستدلال على زيادة ياء (أيصر) – وهو حبل قصير يشد به في أسفل الخباء إلى وتد – بقولهم في جمعه (إصار)، والجمع فرع عن المفرد[30].

أما د. عبد الصبور شاهين فيجعل المعنى العلمي الذي أشار إليه قدماء النحاة هو الصرف، وهو المقصود بقولهم: "علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب"، ويجعل المعنى العملي هو التصريف: " تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها "[31].

ويشير د. الطيب البكوش إلى أن في كلام ابن جني ما يدل على سعة معنى التصريف، إذ إنه يكاد يشمل النحو لولا اختصاص النحو بالبحث في التغير الذي يلحق أواخر الكلمات[32].

ويظهر في رأي د. خالد بسندي أن مفهوم الاشتقاق بأقسامه الثلاثة محصور في المادة اللغوية للكلمة وما يقاربها من أصوات، فيكون التصريف أعم من ذلك باشتماله على تغييرات تلحق بالكلمة وهي باقية على معناها، وهذا هو الدافع إلى تحويل هذا القسم من التصريف إلى علم الأصوات لدى علماء اللغة المحدثين[33].

ثم هو بعد دراسته لتداخل المصطلحات وصل إلى هذه النتائج:

– استخدم بداية لفظة (التصريف) عنواناً لهذا العلم، وارتبط بمصطلح الصرف، إلا أن مصطلح التصريف يفيد معنى التغيير والتحويل أكثر من إفادة مصطلح الصرف لهذا المعنى، وكذا يوحي معنى التصريف بالعمل والتدريب وكثرة التمارين، وهناك إشارات عند القدماء إلى التحويل في الصيغ الصرفية إلا أن الاهتمام بهذا المصطلح قد زاد في الدراسات الحديثة مع ظهور المنهج التحويلي.

---

(30) المصدر السابق 1/53-54.

(31) انظر: المنهج الصوتي للبنية العربية 23.

(32) انظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث لـ د. الطيب البكوش، 18، تقديم صالح الرمادي، ط 3، المطبعة العربية – تونس، 1992 م.

(33) انظر: الصرف والتصريف وتداخل المصطلح لـ د. خالد بسندي، 32.

– ظهر مصطلح الصرف على هذا العلم، ليشمل المسائل والقواعد التي وضعها العلماء، ولعل ظهوره يواكب استقلال هذا العلم عن النحو؛ ولهذا فإنّ بعضهم يعدّ التصريف هو المعنى العملي، والصرف هو المعنى العلمي؛ أي أن التصريف يرتبط بكثرة دوران الأبنية واشتقاقها والعمل فيها، والصرف يرتبط بالأصول الكلية التي ينبني عليها معرفة أحوال المفردات.

– وجدنا تداخلاً بين مصطلحي التصريف والاشتقاق، فقد اتفقا من جهة واختلفا من جهة أخرى، وتداخلا من جهة ثالثة واندمجا معا من جهة رابعة، ولا غرو في ذلك فمنطلق دلالتهما واحد، ويكمن التداخل بين المصطلحين بإطلاق مصطلح التصريف على الاشتقاق، والاشتقاق على التصريف.

ثم خلص إلى أن:

– مصطلح التصريف مرحلة أولى للاشتقاق؛ فلا يتم الاشتقاق إلا بعد النظر في القاعدة التصريفية.

– مصطلح التصريف أعم من الاشتقاق الذي هو خاص بما فعلته العرب؛ فكل اشتقاق تصريف، وليس كل تصريف اشتقاق.

– التصريف طريق القياس، وينطبق على الواقع العملي والواقع النظري، فهو يتعامل مع الصيغ.

– يلتقي مصطلح التصريف مع الاشتقاق في دلالة كل منهما على التغيير والتحويل؛ فالتصريف تغيير وتحويل وكذلك الاشتقاق، غير أن التصريف أعم منه.

– استُخدمَ مصطلحا التصريف والاشتقاق للاستدلال على الزيادة أو الأصالة، فإذا كان الاستدلالَ برد الفرع إلى أصله سُمّي ذلك اشتقاقًا؛ لأنه عندئذ خاص بما فعلت العرب، أما إذا كان الاستدلال عليهما بالفرعَ سُمّي ذلك تصريفًا.

– اقترن مصطلح الصرف والتصريفَ في الدراسات الحديثة بمصطلح التغيير[34].

[34] المرجع السابق، 61-62.

ومن خلال هذه الاستنتاجات نرى أن نشأة مصطلح التصريف قد ارتبطت بجهود النحاة الذين ألفوا في النحو ثم عرجوا على المسائل التصريفية ليتموا حديثهم عن بنية الكلمة التي قعدوا لها إعرابها، وكان حديثهم عن الاشتقاق قرين حديثهم عن التصريف، وبقيت الحال كذلك إلى أن بدأ الصرف يأخذ حظه من الدرس اللغوي مستقلاً عن النحو، ثم خُصِّصت المسائل الصرفية لما فيه تغيير لمعنى الكلمة، وألحقت التغييرات اللفظية بعلم الأصَوات.

خاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فقد ظهر للباحث من خلال تتبعه لمفهوم كل مصطلح أنه قد مر بمخاض علمي متعدد المراحل، فإذا كان الاشتقاق قد تبيَّن أمره منذ بداية الاشتغال به فإنه قد بقي مطلقًا في الأذهان حتى قيِّد بالجذر الواحد.

أما التصريف فقد تجاذبته التعريفات، ولم يمتز من الصرفَ حتى بعد أن بدأ النظر في أبوابه مستقلة عن أبواب النحو، لكنه بعد مراجعة المدققين والباحثين تعيَّن مفهومه العملي في الدرس اللغوي، وظهر مفهوم الصرف ليكون قسيمه العلمي.

كما ظهر أن ا لتصريف فيه من الاتساع ما يكاد يجعله أبا للنحو لولا اختصاص النحو بحالات أواخر الكلم، وهو – باتساعه – يمثل صورة عملية للصرف.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International (CC BY-NC-SA 4.0)